مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الاول – المجلد الرابع والخمسون – يناير ٢٠١٧

أثر الإفصاح عن التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية)[١]

أ/ أحمد عادل أحمد عباس

معيد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

ملخص البحث[١]

علي الرغم من أن الإفصاح عن التقديرات المحاسبية، يوفر معلومات أكثر ملاءمة تعمل على ترشيد عملية صنع القرار من قبل مستخدمي القوائم المالية، إلا أنه من شأنه أن يخفض من ثقة المستخدمين في جودة التقارير المالية. لذا يهدف هذا البحث لدراسة واختبار العلاقة بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية، في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، اعتمادا على عينة مكونه من ٤٠ شركة، وكذلك اختبار أثر كل من حجم الشركة وحجم مكتب المحاسبة والمراجعة على تلك العلاقة. ولاختبار فرض البحث والإجابة على تساؤلاته تم الاعتماد على أسلوبى الانحدار الخطي البسيط، والمتعدد. وتشير النتائج إلي أن الإفصاح عن التقديرات المحاسبية يؤثر سلبا على جودة التقارير المالية، كما تشير لعدم وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة، وحجم مكتب المحاسبة والمراجعة على تلك العلاقة.

الكلمات المفتاحية

التقديرات المحاسبية، جودة التقارير المالية، حجم الشركة، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

Abstract

Although the disclosure of accounting estimates, provides more relevant information which can enhance the process of decision-making by the users of financial statements, it would reduce users' confidence in financial reporting quality. So This research aims to examine the relationship between the disclosure of accounting estimates and the quality of financial reporting in listed companies, based on a sample of 40 companies, as well as testing the effect of firm size and audit firm size on that relationship. The results indicate that the disclosure of accounting estimates negatively affect the quality of financial reports, also points to the lack of a significant effect of firm size and audit firm size on that relationship.

key words

Accounting estimates, the quality of financial reports, firm size, audit firm size.

* بحث مشتق من رسالة ماجستير يعدها الباحث تحت اشراف كل من أ.د/ عبد الوهاب نصر علي, د.محمد فوزي محمد, بعنوان"أثر استعانة مراقب الحسابات بخبراء من غير المحاسبين على جودة مراجعة التقديرات المحاسبية (دراسة تجريبية)".[١]

١ – مقدمة البحث

شهد الاقتصاد العالمي أزمة مالية عالمية تعد هي الأسوأ من بين الأزمات التي مر بها في الآونة الأخيرة, كنتيجه للفساد الإداري بصفة عامة, والفساد المالي بصفة خاصة (Baldauf & Ste– ckel, 2012; Ratzinger et al., 2013). وقد أفرزت تلك الأزمات والتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي مر بها الكثير من دول العالم العديد من القضايا والمشكلات. ومن بين تلك القضايا إنهيار العديد من الشركات[١] العالمية الكبرى ,منها علي سبيل المثال؛ شركة Enron[٢] , وشركة Adelphia[٣] , وهو الأمر الذي أدى للتأثير على مصداقية المعلومات المنشورة في التقارير المالية[٤], ومن ثم انخفاض الثقة في التقارير المالية للشركات, بسبب ضعف النظام المالي, بصفة عامة, وجودة المعلومات المحاسبية, بصفة خاصة, وهو ما يضر بالوظيفة الأساسية للمحاسبة, المتمثلة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة, من خلال التقارير المالية, لمساعدة أصحاب المصالح, من المستثمرين والمقرضين وغيرهم, في عملية اتخاذ القرارات.

ولذا فإن تلك الأزمات ترتب عليها إعادة النظر في أهميه المحاسبة, ومعايير إعداد التقارير المالية, من قبل العديد من الأكاديميين وواضعي المعايير. كما طالب العديد من المستثمرين بإفصاح أكثر شفافية, يمكنهم من تقييم الجوانب الاقتصادية للعمليات التي تجريها الشركة, لأن هذا من شأنه أن يتيح لهم القيام بتقييم أفضل للمخاطر والمزايا التى تتضمنها استثماراتهم, لذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام ٢٠٠٣ بإلغاء بعض البدائل المحاسبية في الكثير من المعايير المحاسبية, رغبة منه في إحكام عملية وضع المعايير المحاسبية, من أجل تخفيض المجالات التي تتطلب إجراء الكثير من الأحكام المهنية لكل من المديرين, ومراقبي الحسابات, من خلال وضع متطلبات قياس دقيقة وواقعية, أو عن طريق الاعتماد على معايير محاسبية قائمة علي أساس القواعد Rules –Ba– sed Accounting Standards. وعلى الرغم من ذلك ظهرت العديد من المشاكل التي واجهت هذا التوجه, كالأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨, وهو الأمر الذي أظهر الحاجة إلي الاعتماد على نهج جديد, فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية المطبقة, من شأنه تعزيز شفافية التقارير المالية, من خلال تطبيق المعايير القائمة على أساس المبادئ, والتي على الرغم مما تتيحه من إمكانية ممارسة الحكم المهني على نطاق أوسع, سواء بشأن السياسات المحاسبية المتبعة أو بشأن التقديرات المحاسبية, إلا أنها توفر

---

[١] يستخدم الباحث لفظ الشركة Company أو المنشأة Firm أو الوحدة الاقتصادية Economic Entity أو التنظيم Organization كمترادفات تشير إلي الكيان الاقتصادي الذي يهدف إلي تحقيق مستوى مرضي من الأرباح في المقام الأول, وهو الشركات المساهمة, ولأغراض الإتساق يستخدم الباحث لفظ الشركة للدلالة علي ذلك الكيان.

[٢] شركة Enron هي إحدى شركات الطاقة الأمريكية, والتي تم اكتشاف قيام المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة بها في عام ٢٠٠١ الإعلان عن أرباح وهمية تفوق أرباحها الحقيقية (Albrecht, 2005a).

[٣] شركة Adelphia هي إحدى شركات الاتصالات الأمريكية, والتي في عام ٢٠٠٢ تم اكتشاف حصول العائلة المالكة للشركة علي قروض شخصية بلغت ٢,٣ بليون دولار أمريكي, كما قامت بالتلاعب في الأرباح لتحقيق توقعات المحللين (Albrecht, 2005b).

[٤] يستخدم الباحث مصطلح التقارير المالية للتعبير عن القوائم المالية الأساسية والتي تشمل كلاً من؛ قائمة المركز المالي, قائمة الدخل, قائمة التدفقات النقدية, قائمة التغير في حقوق الملكية, والإيضاحات المتممة لها.

معلومات ذات نفعية للمستخدمين, وقد ينتج عنها تحسن في جودة التقارير المالية, وتخفيض فرص إدارة الأرباح, في حالة ما إذا كان هناك توجه مماثل من قبل مراقبي الحسابات لتبني المدخل القائم علي أساس المبادئ في المراجعة (Jamal & Tan, 2010).

وكنتيجة لذلك شهدت مهنة المحاسبة والمراجعة العديد من التغيرات المتلاحقة في عمليات القياس المرتبطة بالإفصاح عن البنود المحاسبية المختلفة. وعلى الرغم من أن معظم هذه التغيرات أدت إلى المزيد من الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، فإن البعض منها يعد موطناً لخلافات غير محدوده. وتعد التقديرات المحاسبية, ومفهوم القيمة العادلة, أحد أكثر القضايا إثارة للجدل والنقاش في الفترة الحالية (Martin etal.,2006), حيث تنطوي التقارير المالية على العديد من التقديرات المحاسبية المعقدة ومقاييس القيمة العادلة, والتي تقوم الإدارة بوضع الافتراضات الخاصة بها (Ayres et al., 2014). وتمثل تلك التقديرات تحدياً كبيراً لكل من معديها, ومراقبي الحسابات على السواء, بسبب؛ ظروف عدم التأكد المرتبطة بها، وتقلب الأسواق المالية، ومخاطر الاقتصاد، والتحيزات الإدارية (Ghosh et al., 2016).

وبالتالي يمكن القول بأن التوسع في الإفصاح عن التقديرات المحاسبية ومقاييس القيمة العادلة, في الآونة الأخيرة, على الرغم مما يوفره من معلومات أكثر ملاءمة قد تساعد في ترشيد عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية, كمثال لتطبيق المعايير المحاسبية علي أساس المبادئ, إلا أنه من شأنه أن يخفض من درجة ثقة المستخدمين في جودة التقارير المالية الواردة بها, وذلك نتيجة للبعد الشخصي المتلازم في تقدير الأحداث الخاصة بها والمتعلقة بالمستقبل, وكذلك لحاجتها إلى الكثير من الأحكام المهنية الهامة, سواء عند إعدادها أو مراجعتها, والتي تجعلها عرضه للتحيزات الإدارية. وبناء على ذلك يسعي البحث الحالي إلي دراسه واختبار العلاقة بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية, وهو ما سيتم التحقق منه نظرياً, وعملياً, في بيئة الأعمال المصرية.

٢ – مشكلة البحث

نظراً للأزمات والتغيرات الاقتصادية المتلاحقة, التي مر بها الكثير من دول العالم, وظهور العديد من القضايا و المشكلات, كإنهيار العديد من الشركات العالمية, وانخفاض الثقة في جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية, كنتيجة للاعتماد في كثير من الأحيان علي المعايير المحاسبية القائمة علي أساس المبادئ, والتي ترتب عليها العديد من التحديات الإضافية, على الرغم من كونها تعزز من شفافية المعلومات الواردة بالتقارير المالية, وهو ما يتضح في مخاوف العديد من المنظمين والمهنيين ومستخدمى القوائم المالية بشأن جودة التقارير المالية, فى ظل الاعتماد المتزايد علي التقديرات المحاسبية فى التقارير المالية, وذلك بسبب درجة عدم التأكد المرتفعة المتأصلة فيها, والبعد الشخصي المتلازم في الأحكام المتعلقة بإعدادها, ومراجعتها, وتقلب الأسواق المالية، ومخاطر الاقتصاد, وسهولة تعرضها للتحيزات الإدارية, والتى من شأنها أن تجعل من مصداقية المعلومات الواردة في التقارير المالية عرضة للشك, وبالتالي فمن المتوقع أن يؤثر الإفصاح عن التقديرات المحاسبية

علي جودة التقارير المالية **ويمكن صياغة مشكلة البحث في صورة التساؤلات التالية:** ما هي التقديرات المحاسبية؟ وما هي علاقة التقديرات المحاسبية بالمعايير القائمة علي أساس المبادئ؟ ما المقصود بجودة التقارير المالية, وما هي أهم مقاييسها؟ وما هي العلاقة بين التقديرات المحاسبية المفصح عنها وجودة التقارير المالية؟ وأخيراً إذا كانت الإصدارات المهنية والدراسات السابقة, تشير إلي الأثر السلبي للإفصاح عن التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية, فهل يوجد دليل عملي علي تلك العلاقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

٣- أهداف البحث

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلي دراسة واختبار العلاقة بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية, في عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, وأيضاً اختبار أثر بعض المتغيرات الرقابية علي تلك العلاقة, وذلك في ضوء الإصدارات المهنية والدراسات السابقة من جهة, وفي ضوء واقع بيئة الأعمال المصرية من جهة أخرى.

٤- أهمية ودوافع البحث

تنبع الأهمية **الأكاديمية** للبحث في كونه يبادر بدراسة العلاقة بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية و جودة التقارير المالية, وبصفة خاصة في بيئة الأعمال المصرية, كما يمثل إضافة للدراسات السابقة التي بحثت في سبل الإرتقاء بجودة التقارير المالية, وكذلك مسايرة الاهتمام القائم من قبل العديد من الباحثين والأكاديميين فيما يتعلق بالآثار المترتبة علي الإفصاح عن التقديرات المحاسبية, ومقاييس القيمة العادلة, والمتمثل في الدراسات التي تؤيد أو تعارض توجه العديد من المنظمات المهنية نحو الرغبة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تقديم معلومات أكثر ملاءمة اعتماداً علي التوسع في الإفصاح باستخدام المزيد من التقديرات المحاسبية.

وتتمثل الأهمية **العلمية** للبحث من محاولته التوصل لنتائج, من شأنها أن تساعد مستخدمي التقارير المالية في ترشيد قراراتهم, في ظل اعتمادهم علي تقارير مالية تحتوي علي تقديرات محاسبية, كما يستمد هذا البحث أهميته أيضاً لكونه يسعى لاختبار فروضه عملياً علي عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, معتمداً على بيانات فعلية واردة بالتقارير المالية لهذة الشركات, وتقارير مراقبي الحسابات بشأنها.

وكنتيجة لندرة الدراسات, التى تناولت العلاقة بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية, والعوامل المؤثرة في تلك العلاقة, فتتمثل **دوافع البحث** في اختبار هذه العلاقة, من جهة, والبحث عن دليل عملي بشأن العوامل التي من شأنها التأثير على تلك العلاقة, وبصفة خاصة, في بيئة الأعمال المصرية, من جهة أخرى.

٥- حدود البحث

وفقاً لأهداف البحث ومشكلته, سيقتصر البحث على اختبار العلاقة بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية للشركات, والتحقق منها نظرياً وعملياً, وذلك علي عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, والعوامل المؤثرة علي تلك العلاقة, وتحديداً, حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة. لذا يخرج عن

نطاق البحث الآثار الأخرى المحتملة للبنود المحاسبية الأخرى, بخلاف التقديرات المحاسبية. كما تقتصر المتغيرات الرقابية علي حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة, ولذا يخرج أيضاً عن نطاق البحث أى متغيرات رقابية أخرى,كما يخرج عن نطاق البحث أيضاً دراسة واختبار العلاقة محل الدراسة في الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية, أو المؤسسات المالية نظراً لطبيعتها المختلفة. **وأخيراً فإن قابلية النتائج للتعميم ستكون مشروطة بضوابط إختيار عينة الدراسة.**

٦- خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه, وذلك في ضوء حدوده ومنهجيته, سوف يستكمل البحث علي النحو التالي:

١/٦ التقديرات المحاسبية من منظور مهني.

٢/٦ جودة التقارير المالية: المفهوم والقياس.

٣/٦ تحليل العلاقة بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية, واشتقاق فرض البحث.

٤/٦ المتغيرات الرقابية المحددة للعلاقة بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية.

٥/٦ منهجية البحث.

٦/٦ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٦ التقديرات المحاسبية من منظور مهني

يتمثل المبرر الرئيسي للآراء التي تدافع عن أهمية الاعتماد علي التقديرات المحاسبية في التقارير المالية في الرغبة في إمداد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات ذات فائدة في عملية اتخاذ القرارات, وتعكس حقيقة الواقع القائم, ومن شأنها أن تظهر حقيقة الأداء المالي والاقتصادي للشركات، وهو ما يمثل الهدف الرئيسي للمحاسبة المالية (Sterling, 1975), وذلك كنتيجة للانخفاض في جودة المعلومات في ظل أساس التكلفة التاريخية, وهو الأمر الذي اتضح من خلال الأزمات الاقتصادية التي ترتبت عليها, لذا فكان لزاماً علي الشركات التوجه نحو الاعتماد علي طرق أخرى للقياس تعمل علي مواجهة القصور في قياس بعض البنود المحاسبية, ومن ثم في جودة التقارير المالية.

وتشير التقديرات المحاسبية إلى البنود المدرجة في القوائم المالية التي يواجه قياسها, أو تقييمها, ظروف عدم تأكد (Griffith et al., 2011; Backof et al., 2014). **ويمكن تعريفها بأنها** "القيمة التقريبية للبند فى ظل غياب الوسيلة الدقيقة لقياسه". **ومن أمثلة هذه التقديرات؛** المخصصات الخاصة بتخفيض قيمة المخزون وحسابات المدينين إلى القيمة الاستردادية المتوقعة, مخصصات توزيع تكلفة الأصول الثابتة على أعمارها الإنتاجية المقدرة, الإيراد المستحق, المصروف المستحق, الضرائب المؤجلة, حساب الشهرة, مخصص الخسائر الخاص بالدعاوى القضائية, والمخصصات المتعلقة بالوفاء بالإلتزامات خلال فترة الضمان (ISA 540)[٥] وهذه التقديرات قد تكون بسيطة نسبياً مثل؛ الإهلاك والمصروفات المستحقة، أو تتطلب إجراءات أكثر تعقيداً مثل؛ قياس القيمة العادلة[٦] والتدهور. وتتيح حالة عدم

[٥] معيار المراجعة الدولي ISA 540 "مراجعة التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات القيمة العادلة و الإفصاحات ذات الصلة " .

[٦] تعرف القيمة العادلة Fair Value بأنها المبلغ الذي يمكن به أن يتم استبدال أصل, أو تسوية التزام, ما بين

التأكد الكامنة في تلك التقديرات مجالا واسعاً للتحيز من قبل الإدارة, لأنها تستند إلى افتراضات حول الأداء المستقبلي, أو معدلات الخصم, أو ظروف الصناعة, والتى تعد بناء على أحكام شخصية, من شأنها أن تجعلها صعبة التقييم (Griffith et al., 2012 ; Griffith et al., 2011).

ونظراً لظروف عدم التأكد المحيطة بتلك التقديرات, ورغبة في المزيد من الشفافية, فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات, يسعى مستخدمو القوائم المالية للحصول علي المزيد من المعلومات ذات الصلة, في الوقت المناسب, والخاصة بالأدوات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية, لأن القياس السليم للتقديرات المحاسبية ومقاييس القيمة العادلة, والاعتراف بهذه القيم في القوائم المالية، جنباً إلى جنب مع توافر إفصاحات كافية عن الافتراضات, المدخلات, وطريقة حساب التقدير، سيوفر المعلومات اللازمة للمستخدمين, من أجل تقييم افصاح الشركة عن المخاطر المالية بشكل أفضل، فضلا عن تقييمهم للعوائد المحققة (Anonymous, 2007).

وبشأن الإفصاح عن التقديرات المحاسبية

يشير المعيار المصري للمحاسبة رقم (٥)[٧] ومعيار المحاسبة الدولي (IAS 8)[٨] إلي أنه كنتيجة لظروف عدم التأكد, التى تتصف بها أنشطة وعمليات الشركة, فإنه قد لا يمكن قياس العديد من البنود الموجودة في القوائم المالية بدقة, وإنما يمكن فقط تقديرها. وتنطوى عملية التقدير علي إصدار أحكام مهنية, تتم بناءً على آخر المعلومات المتاحة والموثوق بها، فعلى سبيل المثال قد يتطلب الأمر القيام بتقديرات تتعلق بما يلى؛ (أ) الديون المشكوك فيها, (ب) تقادم المخزون, (ج) القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية, (د) الأعمار الإنتاجية المقدرة أو النمط المتوقع لإهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصول القابلة للإهلاك, (هـ) الإلتزامات بموجب ضمانات. ويعد استخدام تلك التقديرات المعقولة جزءً أساسياً فى إعداد القوائم المالية, ولا يؤدى إلى المساس بمصداقيتها. بينما يشير معيار المحاسبة الدولي(IAS 1)[٩] لضرورة الإفصاح عن الافتراضات, وكذلك المصادر الرئيسية للمدخلات التي تعتمد عليها التقديرات بشأن الأحداث المستقبلية, أو تلك التي سيترتب عليها أي تغيير جوهري في مبالغ الأصول والالتزامات خلال العام المالي المقبل(Runesson, 2015).

وقد أشار مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA إلي أن العديد من مستخدمي التقارير المالية ينظرون إلي قائمة المركز المالي باعتبارها "صورة لحظية", وهو ما يمثل عائقاً حقيقياً بالنسبة لهم في التعرف على حقيقة الأداء المالي والاقتصادي للشركات, ولذلك ظهرت العديد من الآراء التي تنادي بالحاجة إلي الإفصاح عن المزيد من التقديرات المحاسبية في صلب القوائم المالية, حيث يرغب مستخدمو القوائم المالية في الحصول على المزيد من المعلومات, بشأن التغييرات في التقديرات المحاسبية، نظراً لشيوع استخدامها في

بائع ومشترٍ يتوافر لدى كل منهما الرغبة والقدرة علي اتمام التبادل, وعلي بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة (معيار المحاسبة المصري رقم (١٦);IAS 39).

[٧] معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية, والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

[٨] معيار المحاسبة الدولي IAS 8 "السياسات المحاسبية, والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

[٩] معيار المحاسبة الدولي IAS 1 "عرض القوائم المالية".

الممارسة العملية، وهو الأمر الذي يشير إلي تأثيرها الكبير علي الأداء المالي للشركات (White, 2011).

وتجدر الاشارة إلي وجود بعض الآراء التي تري عدم جدوى إضافة أي متطلبات جديدة للإفصاح عن التغييرات في التقديرات المحاسبية, بخلاف ما تناوله معيار المحاسبة الدولي (IAS 8) للأسباب التالية؛ (أ) إنه علي الرغم من أن مستخدمى القوائم المالية يبدون الرغبة في الحصول علي المزيد من الإفصاحات, بشأن التغييرات في السياسات والتقديرات المحاسبية، إلا أنه يبدو أن معايير المحاسبة الدولية تتطلب بالفعل توفير كمية كافية من الافصاح، (ب) كنتيجة لذلك، فإن إضافه المزيد من متطلبات الإفصاح, بشأن التقديرات المحاسبية في معيار المحاسبة الدولي (IAS 8) لن يقابل بالضرورة تطلعات المستخدمين, لأن تلك التطلعات لا تتعلق فقط بحجم الإفصاحات التي تقدمها الشركات, ولكن أيضاً بجودتها, ومن ثم فالتوسع في الإفصاح قد لا يترتب عليه أي تحسن في الجودة, (ج) أخيراً فإن تعديل معيار المحاسبة الدولي (IAS 8) دون تعديل المعايير المحاسبية الأخرى قد لا يكون له تأثير عملي بشكل كبير, لأن تلك الإفصاحات الإضافية قد لا تحدث فارقاً كبيراً فيما يتعلق بالممارسة المهنية (Chea, 2011 Runesson, 2015). وكذلك, وعلى الرغم من تنوع وتعقد الأدوات المالية, والتقديرات المحاسبية، وخاصة تلك التقديرات التي لا تستند إلي أسعار السوق, أو تتم بناءً على مدخلات غالباً ما تكون غير قابلة للرصد يتم اختيارها من قبل الإدارة, فلا توجد حاجة لتوفير توكيد مستقل بشأنها (Bies, 2005).

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن الحصول على معلومات ذات مصداقية فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية ومقاييس القيمة العادلة, والمعتمدة علي المعايير القائمة علي أساس المبادئ, في البيئة الحالية, يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه معديها، وكذلك مراقبي الحسابات, وذلك علي الرغم من قدرتها علي توفير معلومات أكثر ملاءمة, حيث يؤثر كل من؛ درجة عدم التأكد, والبعد الشخصي المتلازم في تقديرها, على قيمة تلك التقديرات, والتى يعتمد البعض منها على عدد من المدخلات غير القابلة للرصد, ومن ثم تزداد احتمالية وجود مخاطر تحريفات جوهرية ,والتي تكون ناجمة عن وجودها, في التقارير المالية الخاصة بالشركات, وهو الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض ثقة المستخدمين, وخاصة المستثمرين الحاليين, أو المحتملين, والمقرضين, في جودة المعلومات المحاسبية من جهة, وفي جودة التقارير المالية التي تحتوي على مثل تلك التقديرات من جهة أخرى.

٢/٦ جودة التقارير المالية: المفهوم والقياس

يمثل الهدف الأساسي للتقارير المالية توفير معلومات أكثر ملاءمة, وذات فائدة, تتعلق بالأداء المالي والاقتصادي للشركات, لأصحاب المصالح, وبصفة خاصة المستثمرين, سواء الحاليين أو المحتملين والمقرضين, لمساعدتهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات, سواء فيما يتعلق بالاستثمار, أو قرار منح الائتمان, وهو ما يلقي الضوء على أهمية ضمان تحقيق جودة التقارير المالية, للتأكد من وجود معلومات ملائمة لعملية اتخاذ القرارات, من شأنها

تعزيز كفاءة سوق رأس المال (Jonas & Blan–Kothari, 2000; chet, 2000 ;الصيرفي, ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بجودة التقارير المالية, فلا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين الباحثين (Verdi, 2006 – Waroonkun & Ussahawanitch ; akit, 2011 ;الصيرفي, ٢٠١٥; خليل، ٢٠٠٥) حيث يرى (Verdi, 2006) أن جودة التقارير المالية هي الدقة التي تتصف بها تلك التقارير, فيما يتعلق بالمعلومات عن عمليات الشركة, وخاصة الأرباح المحاسبية, والتدفقات النقدية, التي يتم توصيلها للأطراف المستفيدة. بينما يرى (Waroonkun & Ussahawanitchakit, 2011) أنها الحد الذي تصبح عنده المعلومات المحاسبية ملائمة لتلبية احتياجات المستخدمين في الوقت المناسب, في ظل إلتزام الشركة بالمعايير والقوانين واللوائح ذات العلاقة. بينما يعرفها (خليل، ٢٠٠٥) على أنها ما تتصف به المعلومات المحاسبية, التي تتضمنها التقارير المالية, من مصداقية, وما تحققه من منفعة للمستخدمين. كما عرفها (إبراهيم، ٢٠٠٨) على أنها ما تتسم به التقارير المالية من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي, والأرباح المحققة, والمتوقعة للشركة, بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين, وغيرهم, لترشيد قراراتهم الاستثمارية. بينما قدمت دراسة (الصيرفي, ٢٠١٥) **مفهوماً شاملاً لجودة التقارير المالية** باعتبارها عملية إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق, وتوصيل محتوى تلك التقارير للمستخدمين بشكل ملائم, وفي التوقيت المناسب, في ظل تجنب وجود تحريفات جوهرية في ذلك المحتوى, حتى تعبر تلك التقارير عن الوضع الإقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة بصدق.

وبشأن **أهمية جودة التقارير المالية**؛ أوضحت دراسة (الصيرفي, ٢٠١٥) أن زيادة جودة التقارير المالية من شأنها تخفيض المشاكل المترتبة علي عدم تماثل المعلومات, بين الأطراف الداخلية للشركة والأطراف المتعاملة في أسواق رأس المال, وبالتالي زيادة الثقة لكل من المستثمرين والمقرضين, مما يدعم من قدرة الشركة علي زيادة استثماراتها, وخفض تكلفة الإقتراض. وكنتيجه لذلك شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بضرورة ضمان جودة التقارير المالية, وهو ما يمثل الدافع وراء وضع الإطار المفاهيمي الجديد (SFAC No.8) الصادر في ٢٠١٠, عن مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) بالاشتراك مع مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) والذي ينص على أن جودة التقارير المالية تشتمل على نوعين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهما؛ الخصائص الرئيسية (الملاءمة[١٠], والتمثيل الصادق[١١]), والخصائص المعززة (القابلية للمقارنة[١٢], القابلية للتحقق[١٣],الوقتية[١٤], والقابلية

[١٠] الملاءمة Relevance : يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة علي إحداث تغيير في قرارات مستخدميها, ومساعدتهم في تقييم, أو تأكيد, أو تصحيح, قراراتهم بشأن الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية. ولتحقيق تلك الخاصية يجب أن تكون المعلومات لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما (الصيرفي, ٢٠١٥).

[١١] التمثيل الصادق Faithful Representation : يقصد به أن تتصف المعلومات المحاسبية بالاكتمال, الحيادية, و الخلو من الأخطاء الجوهرية (الصيرفي, ٢٠١٥).

[١٢] القابلية للمقارنة Comparability : يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لشركة ما مع المعلومات

للفهم[١٥]), وذلك بهدف التوصل لمعايير عالية الجودة, من شأنها تعزيز جودة التقارير المالية (Van Beest et al., 2009), وتجدر الاشارة إلي أن الخصائص الأساسية تعد الأكثر أهمية, مقارنة بالخصائص المعززة, في تحديد مدى جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

وفي هذا الصدد تشير دراسة (عبيد الله, ٢٠٠٥) إلي أن تحقيق جودة التقارير المالية يتطلب تحقيق ثلاثة أنواع من الجودة وهى؛ جودة صياغة التقرير, جودة محتوى التقرير, وجودة عرض التقرير. ونظراً لأهمية جودة التقارير المالية, أشارت دراسة (مشابط, ٢٠٠٦) إلي إمكانية **تقييم جودة التقارير المالية** من خلال المداخل الثلاث التالية؛ (أ) مدخل احتياجات المستخدم: ويمكن من خلاله تقييم الجودة اعتماداً على مدى تلبية التقارير المالية لاحتياجات المستخدمين, من خلال مدى استفادتهم من المعلومات الواردة بها. (ب) مدخل حماية المستثمر: ويتم التقييم بناءً على مدى وضوح المعلومات الواردة في التقارير المالية, وتكاملها. (ج) مدخل ثقة الطرف الثالث في التقارير المالية: حيث يتم الحكم علي جودة التقارير المالية وفقاً لهذا المدخل بناءً على ثقة المجتمع في تلك التقارير.

وفيما يتعلق بمقاييس جودة التقارير المالية تشير دراستا (Choi & Pae, 2011; Hong & Andersen,2011) إلي أنه لا يوجد مقياس موحد متفق عليه, أو مقبول عالمياً, لقياس جودة التقاريير المالية, حيث يمكن استخدام عدة مقاييس بديلة مثل؛ جودة الاستحقاقات، التحفظ المحاسبي، احتمال حدوث الأخطاء، احتمال وجود أوجه ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية، أو أتعاب المراجعة.

ويخلص الباحث مما سبق إلي عدم وجود تعريف موحد لجودة التقارير المالية, حيث يمكن تعريفها بكونها تمثل جودة الإفصاح, أو جودة الأرباح, أو من خلال جودة المعلومات المحاسبية الواردة بها, إلا أنه بتحليل الدراسات السابقة يخلص الباحث إلي أنه يمكن تعريف جودة التقارير المالية بأنها عملية إعداد التقارير المالية في ضوء إطار إعداد التقارير المالية المطبق, بالشكل الذي يجعل المعلومات المحاسبية الواردة بها تعكس حقيقة الأداء المالي والاقتصادي للشركة, وتوصيل تلك المعلومات بمستوي تجميع ملائم, وبدون تحريفات جوهرية, وفي التوقيت المناسب لمستخدميها, بما يمكنهم من ترشيد قراراتهم. حيث تعمل التقارير المالية عالية الجودة علي زيادة ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية الواردة بها, وهو الأمر الذي يعزز من ثقة المستخدمين في تلك التقارير, مما يساهم في دعم قدرة الشركات علي زيادة استثماراتها, وخفض تكلفة الاقتراض.

المحاسبية المماثلة لشركة أخرى خلال نفس الفترة المالية (الصيرفي, ٢٠١٥).

[١٣] القابلية للتحقق Verifiability : يقصد بها إمكانية التأكد من التمثيل الصادق الظاهر, إما بطريقة مباشرة من خلال الملاحظة المباشرة, أو غير مباشرة من خلال فحص المدخلات والإفتراضات وإعادة الحساب (الصيرفي, ٢٠١٥).

[١٤] الوقتية Timeliness يقصد بها توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات, قبل أن تفقد قدرتها للتأثير علي القرارات (الصيرفي, ٢٠١٥)

[١٥] القابلية للفهم Understandability : يقصد بها الخاصية النوعية التي تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية, من ذوي المعرفة المحاسبية بمستوى معقول, من تحديد أهميتها بالنسبة لهم (الصيرفي, ٢٠١٥).

٣/٦ تحليل العلاقة بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية, واشتقاق فرض البحث

في ظل العولمة وتكامل أسواق رأس المال، ونظراً للعديد من الاضطرابات التي سببتها, ولا تزال, موجة من الصدمات التنظيمية علي مستوي العالم, اهتزت ثقة المستثمر في جودة التقارير المالية للشركات بشدة في عدة مناسبات منذ بداية هذا القرن. وتواجه عملية وضع المعايير المحاسبية, من قبل المنظمات المهنية, تحديات عدة, وخاصة فيما يتعلق بالحاجة لتوفيق معايير المحاسبة المالية وتغييرها بالشكل الذي يجعلها صالحة للاستخدام في الشركات ذات الأطر المؤسسية والاقتصادية المختلفة، وذلك من أجل أن تصبح التقارير المالية المنتجة في ظل هذه المعايير ذات فائدة للمشاركين في سوق رأس المال, في جميع أنحاء العالم, وذلك تلبية للمطالبات المتزايدة من قبل مستخدمي التقارير المالية بضمان تحقيق الجودة (Filip, Et al., 2015).

وتشير دراسة (Elliott, Et al., 2016) إلي أن المستثمرين على استعداد لدفع سعر أعلى للسهم الواحد, بالنسبة للشركات ذات المستوى الأعلى من جودة التقارير المالية، مقارنة بأسهم الشركات ذات المستوي المنخفض من جودة التقارير المالية، في ظل وجود تقرير مراجعة يوضح جودة التقارير المالية النسبية لكلا الشركتين, نظراً لأهمية الجودة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الإقتصادية المتعلقة بالشركة. كما تشير الدراسات النظرية والتجريبية الأخيرة تبعاً لدراسة (Dou, Et al., 2012) إلي أن الشركات التي بها مساهمين من ذوى الملكية التي تساوي أو تتجاوز ٥٪ (blockholders) لديها مستوي أعلي من جودة التقارير المالية, مقارنة بغيرها من الشركات, حيث يمكن لهؤلاء المساهمين من خلال التهديد ببيع الأسهم من ممارسة الضغط على الإدارة, لأن تنفيذ مثل ذلك التهديد يمثل إشارة ذات مصداقية للمتعاملين في السوق بانخفاض قيمة الشركة, مما يؤثر بشكل إيجابي على السلوك الإداري, حيث يحد من التحيزات الإدارية, التي يمكن أن تنشأ نتيجة لوجود التقديرات المحاسبية في التقارير المالية. بينما تشير دراسة(Mutlu, 2016) إلي أن زيادة جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها, وبالتالي جودة التقارير المالية, تعمل على الحد من مشاكل الوكالة بين حملة الأسهم و المقرضين. فالتقارير المالية بما توفرة من شفافية في البيانات التي تعكس أداء, وبيئة, الشركة تعد الوسيلة التي يتم الاعتماد عليها في أسواق الدين, من أجل إبرام التعاقدات بمستوى معقول من الثقة.

وعلى الرغم من أنه يتم قياس العديد من البنود المحاسبية في ظل وجود درجة عالية من الدقة, على سبيل المثال؛ النقدية، إجمالي المدينين والدائنين، تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات, والتي يكون للشركة الحق في اختيار السياسة المحاسبية الملائمة لقياسها مثل؛ طرق الاستهلاك المختلفة, أو تقويم المخزون, هنا تكون الاختلافات الناجمة عن اختلاف السياسة المحاسبية المتبعة غير ناتجة عن ظروف عدم التأكد, إلا أنه قد تتعرض بعض البنود الأخرى لظروف عدم التأكد. وفي تلك الحالة يتوقع من الإدارة استخدام الأحكام المهنية في مثل هذه الحالات, من خلال تقديم تقديرات محايدة، وغير متحيزة, علي سبيل المثال؛ تحديد الديون المشكوك في تحصيلها، رسوم إعادة الهيكلة، تدهور الشهرة،

وكذلك تقدير القيمة العادلة للأصول والإلتزامات, وقد تتعلق الافتراضات الخاصة بتلك التقديرات بـ (أ) التطورات المستقبلية مثل؛ التغيرات في التكنولوجيا, أو نتائج التقاضي, (ب) العوامل الاقتصادية مثل؛ معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي, ومعدلات الفائدة. ومن ثم فالإفصاحات الرئيسية عن تلك الافتراضات الخاصة بالتقديرات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية، قد تساعد مستخدمي التقارير المالية في فهم ميل الإدارة نحو استخدام الحق في الاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة, وعدم الالتزام بالتحفظ, وهو ما قد يخفض من الشك في مدى مصداقية التقارير المالية الناتج عن ظروف عدم التأكد (Spasić & Mihajlov, 2014).

وكنتيجة لأن ظروف عدم التأكد المحيطة ببيئة عمل الشركة, وأنشطتها, واعتماد التقديرات المحاسبية المتزايد علي الأحكام المهنية الهامة, والتي تحد من قدرة المقرضين في الحصول على معلومات دقيقة وموثوق بها من مصدري التقارير المالية, حول القدرة على سداد أصل الدين في الوقت المحدد, أو دفعات الفوائد المستقبلية, تمثل عائقاً أمام تحديد مخاطر الائتمان بدقة, توضح دراسة (Akins, 2015) أن حالة عدم التأكد المرتفعة, المرتبطة بمخاطر الائتمان من شأنها أن تخفض من جودة التقارير المالية, وكذلك الأمر بالنسبة للمستثمرين (Penman, 2007 ; Schipper & Vincent, 2003). ولذا أعربت هيئة سوق الأوراق المالية الكندية عن مخاوفها بشأن الاعتماد المتزايد على التقديرات المحاسبية في التقارير المالية, لما تتطلبه من أحكام هامة عند تحديد طبيعة ومدى الإفصاحات المتعلقة بتلك التقديرات, بسبب ظروف عدم التأكد المرتبطة بها, وذلك لآثارها السلبية المحتملة على جودة التقارير المالية.(Penman,2007) وكذلك بناءً على المشاكل التى قد تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة التقديرات المحاسبية المعقدة والمتمثلة فى؛ إهمال بعض من العناصر المستخدمة فى التقييم, الفشل في اختبار البيانات المستخدمة في حساب التقدير, الاختبار غير الكاف لإفتراضات النموذج, الفشل في فهم أساليب العميل, عدم النظر في الأدلة الخارجية عند تقييم النموذج, والفشل في اختبار الرقابة على المدخلات إلى النموذج, من شأنه أن يعطي دلالة على العلاقة السلبية بين التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية (Griffith et al., 2011), وهو ما يشير إلى أنه عندما تصبح تلك التقديرات أقل مصداقية تصبح أقل فائدة للمشاركين في أسواق رأس المال. وهذا يدل على الحاجة الماسة لتعزيز مصداقية التقديرات المحاسبة, من أجل تعزيز مصداقية القوائم المالية ككل بالنسبة لمتخذى القرار (Dechow & Dichev, 2002; penman, 2007).

ومن ثم يمكن القول بناءً على تحليل الدراسات السابقة أنه كنتيجة لظروف عدم التأكد المرتبطة بإعداد التقديرات المحاسبية, والتي تمثل تحدياً كبيراً يواجه كل من معد تلك التقديرات, ومراقب الحسابات, تنخفض درجة ثقة مستخدمي التقارير المالية في جودة تلك التقارير. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة فرض البحث كالتالي:

H 1 : يؤثر الإفصاح عن التقديرات المحاسبية سلباً على جودة التقارير المالية

٤/٦ المتغيرات الرقابية المحددة للعلاقة بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية

لتحقيق أهداف البحث, وإضفاء الثقة في نتائجه المحتملة, يستعرض الباحث فيما يلي أهم المتغيرات الرقابية, المؤثرة على العلاقة بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية, والتي من شأنها تخفيض الأثر السلبي المحتمل لتلك العلاقة, وذلك من خلال تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة (klai & Omri, 2011; Jinri & Xinran, 2012; Penman & Zhang, 2002; Masulis & Mobbs, 2016; الرشيدي, ٢٠١١; محمود, ٢٠١٠; عبد (الفتاح، ٢٠١٣

وفي هذا الصدد, أشارت دراستا (klai & Omri, 2011; Jinri & Xinran, 2012) إلي أنه كلما زادت نسبة الملكية الإدارية كلما زادت دوافع الإدارة لتبني ممارسات محاسبية متحفظة عند إعداد التقارير المالية, ومن ثم البعد عن التحيزات الإدارية, وبالتالي تحسن جودة التقارير المالية. كما تشير دراسة (الرشيدي, ٢٠١١) إلي أن الدول التي تتبني معايير المحاسبة الدولية, والتي تعد معايير مبنية علي أساس المبادئ, تتمتع تقاريرها بجودة أكبر من تلك الدول التي تتبني معايير المحاسبة الأمريكية. بينما تشير دراسة (محمود, ٢٠١٠) إلي أن المحددات التالية من شأنها التأثير سلباً على جودة المعلومات المحاسبية, ومن ثم على جودة التقارير المالية وهي؛ (أ) عدم التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية المعنية بالحفاظ على, وتحسين, الجودة, أو تجاهلها. (ب) استخدام البديل المحاسبي غير السليم, كنتيجة للمرونة التي توفرها السياسات المحاسبية سواء عن عمد, أو عن غير عمد. (ج) وجود تعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة.

كما أشارت دراسة (عبد الفتاح، ٢٠١٣) الى أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يُعد من أهم العوامل التى تؤثر على جودة التقارير المالية. كما أن جودة التقارير المالية تعكس, وتتأثر, بسمعة الشركة (Masulis & Mobbs, 2016). كما يمثل حجم الشركة أحد المتغيرات الرقابية التي يمكن أن تؤثر على العلاقة محل البحث, من خلال تأثيره على كل من؛ سمعة الشركة, وجودة مراجعة المعلومات المحاسبية, لكونه أحد الخصائص التشغيلية المميزة للشركة (Dechow & Dichev, 2002).

وسوف يركز الباحث على أثر كل من؛ حجم الشركة, وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة, كأهم المتغيرات الرقابية ذات الصلة بالعلاقة محل الدراسة, على غرار الدراسات السابقة سالفة الذكر, وذلك من أجل الوصول لدليل عملي على أثر تلك المتغيرات على هذه العلاقة, اعتماداً على عينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية, من أجل الإجابة علي التساؤلين التاليين:

س١: هل يختلف التأثير السلبي للإفصاح عن التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية, باختلاف حجم الشركة ؟

س٢: هل يختلف التأثير السلبي للإفصاح عن التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية, باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة؟

٥/٦ منهجية البحث

تحقيقاً لأهداف البحث, ومن ثم اختبار فرضه, والإجابة علي التساؤلات المطروحة بشأن المتغيرات الرقابية, يعتمد الباحث على دراسة تطبيقية. وفيما يلي يستعرض الباحث كل من؛ أهداف الدراسة, مجتمع وعينة الدراسة, توصيف وقياس متغيرات الدراسة, أدوات وإجراءات الدراسة, أدوات التحليل الإحصائي, ونتائج اختبار فرض البحث والإجابة على التساؤلات الخاصة بالمتغيرات الرقابية, وذلك على النحو التالي:

١/٥/٦ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث, وذلك لقياس ما إذا كان هناك أثر سلبي للافصاح عن التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية, فضلاً عن التحقق من أثر بعض المتغيرات الرقابية, تحديداً, حجم الشركة, وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة, على العلاقة السلبية المتوقعة بين الإفصاح عن التقديرات وجودة التقارير المالية. وذلك على غرار الدراسات التالية (klai & Omri, 2011; Jinri & Xinran, 2012; Filip. Et al., 2015; الصيرفي, ٢٠١٥ ; محمود, ٢٠١٠)

٢/٥/٦ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات الصناعية والتجارية المقيدة بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠١٥, ولاختيار عينة الدراسة[١٦] تم استبعاد المؤسسات المالية, نظراً لاختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات الصناعية والتجارية, وكذلك الشركات التي خرجت من التسجيل في بورصة الأوراق المالية, وتكونت عينة الدراسة من (٤٠) شركة استطاع الباحث الحصول على بياناتها المالية المطلوبة, قياساً على (klai & Omri, 2011; Filip. Et al., 2015; الصيرفي, ٢٠١٥ ; محمود, ٢٠١٠)

٣/٥/٦ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

بالرجوع إلي فرض الدراسة, و كذلك التساؤلين الخاصين بالمتغيرين الرقابيين, يتكون نموذج الدراسة من متغير مستقل, وآخر تابع, ومتغيرين رقابيين (حجم الشركة, حجم منشأة المحاسبة والمراجعة) وهو ما يمكن توضيحه من خلال نموذج البحث التالي:

[١٦] عينة حكمية روعي في اختيارها عدة اعتبارات أهمها؛ توافر التقارير المالية لشركات العينة, وأن تكون التقارير المنشورة تعتمد في تقويم أصولها علي الجنية المصري.

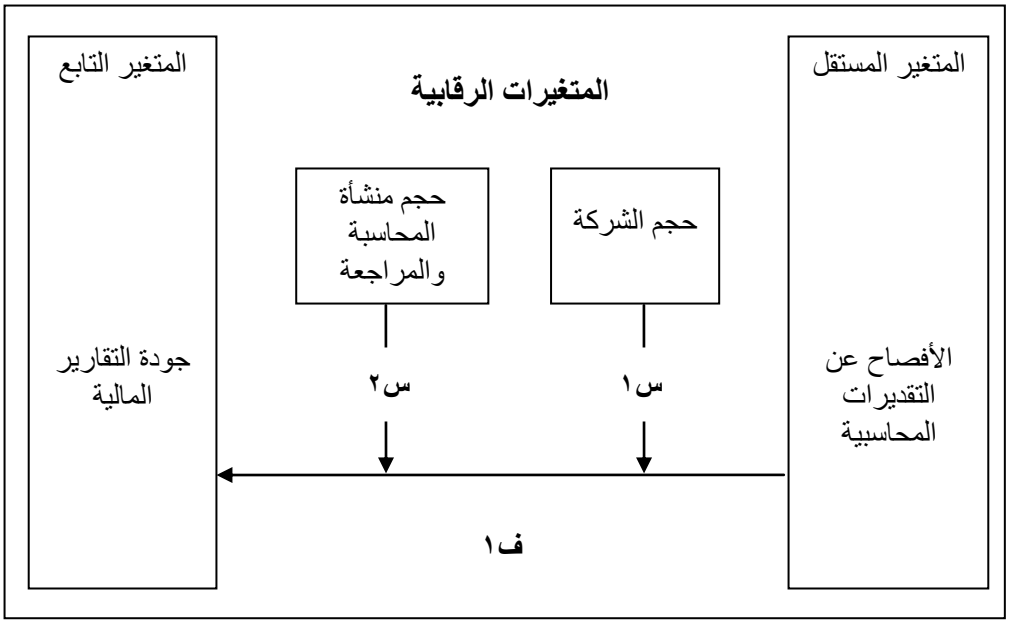

النموذج السابق من اعداد الباحث

أ- المتغير المستقل: الإفصاح عن التقديرات المحاسبية

يمثل عرض البنود المدرجة في القوائم المالية التي يواجه قياسها أو تقييمها ظروف عدم تأكد. وقد تم قياس هذا المتغير من خلال استعراض التقديرات المحاسبية المحتملة, وفقاً للمعايير المهنية, في التقارير المالية, ومن ثم تحديد النسبة المئوية للتقديرات المفصح عنها فعلاً مقارنة بالشكل المعياري للإفصاح عن تلك التقديرات علي غرار الدراسات التالية (Griffith et al., 2011; Backof et al., 2014 ;White. 2011)

ب- المتغير التابع: جودة التقارير المالية

يقصد بها عملية إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق, وتوصيل محتوى تلك التقارير للمستخدمين بشكل ملائم, وفي التوقيت المناسب, في ظل تجنب وجود تحريفات جوهرية في ذلك المحتوى, حتى تعبر تلك التقارير عن الوضع الإقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة بصدق. وقد تم قياسها بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي[١٧] قياساً علي (Choi & Pae, 2011;

[١٧] يعبر التحفظ المحاسبي عن حالات عدم التأكد المحيطة بعملية إعداد التقارير المالية, والذي يعكس الميل نحو الاعتراف المبكر بالأحداث غير السارة, في ظل تدنية قيم صافي الدخل وصافي الأصول. ويقوم نموذج MTB بقياس نسبة التحفظ المحاسبي, من خلال نسبة القيمة السوقية لصافي الأصول إلي قيمتها الدفترية, ويتم احتسابه من خلال المعادلة التالية (الصيرفي, ٢٠١٥):

MTB = MV of Net Assets / BV of Net Assets

حيث:

MTB : يعبر عن مستوي التحفظ المحاسبي, ويمثل نسبة القيمة السوقية لصافي الأصول إلي قيمتها الدفترية, وعندما تكون نسبة MTB أكبر من الواحد يعد ذلك مؤشراً لممارسة التحفظ المحاسبي.

Hong & Andersen, 2011; Lu et al., 2011 ;الصيرفي, ٢٠١٥)

ج- المتغيران الرقابيان

ج/١- حجم الشركة: ويعد أحد الخصائص المميزة للشركة التي يمكن الاعتماد عليها لتفسير الاختيار المحاسبي بين البدائل المرتبطة بوظيفة القياس, وكذلك درجة الإفصاح المحاسبي, وتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية للأصول, قياساً علي دراسات (Okolie et al., 2013; Lennox et al., 2014 ;الصيرفي, ٢٠١٥)

ج/٢- حجم منشأة المحاسبة و المراجعة: ويقصد به مدى سيطرة المكتب علي نسبة كبيرة من العملاء في سوق المهنة, وبصفة خاصة ذوي الأصول و الإيرادات الضخمة, أو كمتغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا كان مراقب الحسابات منتمياً لأحد منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى Big 4, بينما يأخذ القيمة صفر إذا كان مراقب الحسابات من المنتمين لمكاتب المراجعة الأخرى بخلاف الأربعة الكبرى Non Big 4 قياساً علي دراسات (Johnstone et al., 2014; Kwon et al., 2014 ;عبد الفتاح, ٢٠١٣).

MV of Net Assets : تعبر عن القيمة السوقية لصافي الأصول (حقوق الملكية), حيث يتم احتسابها من خلال (سعر السهم في نهاية السنة x عدد الأسهم العادية المتداولة).

BV of Net Assets : تعبر عن القيمة الدفترية لصافي الأصول (حقوق الملكية), وتحتسب من خلال مجموع صافي الأصول (حقوق الملكية) في قائمة المركز المالي.

٤/٥/٦ أدوات وإجراءات الدراسة

فيما يتعلق بأدوات وإجراءات الدراسة, فقد اعتمد الباحث علي البيانات الفعلية الواردة في التقارير المالية المنشورة لعينة الدراسة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, اعتماداً على عدة مصادر منها؛ شركة مصر لنشر المعلومات, موقع مباشر لنشر المعلومات, وكتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية. أما فيما يتعلق بإجراءات الدراسة , فتتمثل في الحصول علي البيانات الفعلية الواردة بالتقارير المالية للشركات المقيدة, وكذلك تقارير المراجعة الخاصة بها. وبمجرد الانتهاء من احتساب مختلف متغيرات البحث المستهدف اختبارها, تم تفريغ البيانات باستخدام برنامج Microsoft Excel, تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي الملائم لتلك البيانات , بغرض اختبار فرض البحث. وتحقيقاً لهدف البحث اعتمد الباحث علي إجراء دراسة تطبيقية كدراسة عملية, وذلك قياساً علي (klai & Omri, 2011; Jinri & Filip.Et al.,2015; Xinran,2012; الصيرفي , ٢٠١٥ ; محمود, ٢٠١٠) , للتعرف علي الآثار الناجمة عن الافصاح عن التقديرات المحاسبية علي جودة التقارير المالية, في ضوء المتغيرين الرقابيين سالفى الذكر.

٥/٥/٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة

لاختبار فروض البحث, تم الاعتماد علي أسلوبي الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Model, لقياس تأثير متغير مستقل واحد علي متغير تابع واحد, وأسلوب الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model لقياس تأثير مجموعة من المتغيرات علي

متغير تابع واحد. ولإصدار حكم بقبول, أو رفض, فرض معين, في ظل الاعتماد علي أسلوب الانحدار, تم الاعتماد علي قيمة P–Value عند مستوى ثقة ٩٥%, حيث يتم اتباع قاعدة الحكم التي تعتمد علي مقارنة P–Value المحسوبة بمستوى معنوية ٥%, فإذا كانت قيمة P–Value المحسوبة أقل من ٥% يتم رفض فرض العدم, ومن ثم لا يمكن رفض الفرض البديل, أما إذا كانت قيمة P–Value المحسوبة أكبر من ٥%, ففي هذة الحالة لا يمكن رفض فرض العدم, ويتم رفض الفرض البديل. و فيما يلي يمكن توضيح النموذج المستخدم لاختبار فرض البحث المتمثل في قياس أثر الافصاح عن التقديرات المحاسبية علي جودة التقارير المالية, وكذلك النموذج المستخدم للتعرف علي أثر المتغيرات الرقابية (حجم الشركة, حجم منشأة المحاسبة والمراجعة) علي العلاقة محل البحث:

(أ) بشأن اختبار فرض البحث يتم الاعتماد علي النموذج الشكل التالي:

$$CON = \beta 0 + \beta 1\ EST.D + \varepsilon t$$

حيث:

CON : تعبر عن التحفظ المحاسبي مقاساً بنموذج (MTB).

EST.D : يعبر عن درجة الإفصاح عن التقديرات المحاسبية.

(ب) بشأن اختبار أثر المتغيرات الرقابية, والمتمثلة في حجم الشركة, وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة, يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$CON = \beta 0 + \beta 1\ EST.D + \beta 2\ Firm.size + \beta 3\ Audit\ firm\ type + \varepsilon t$$

حيث:

CON : تعبر عن التحفظ المحاسبي مقاساً بنموذج (MTB).

EST.D : يعبر عن درجة الإفصاح عن التقديرات المحاسبية.

Firm.size : يعبر عن حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية للأصول.

Audit firm type : يعبر عن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة, والذي يأخذ شكل متغير وهمي يأخذ القيمة واحد, أو صفر.

٦/٥/٦ نتائج الدراسة التطبيقية

تحقيقاً لهدف البحث الأساسي, ولاختبار فرضه, تم الاعتماد علي النماذج المشار إليها أعلاه, واختبار كل منها عند مستوى معنوية ٥%, وفيما يلي عرض لنتائج اختبار العلاقة الرئيسية محل البحث, والمتغيرين الرقابيين ذوي الصلة:

(أ) نتيجة اختبار العلاقة الرئيسية محل البحث: والتي كانت تسعي للتحقق مما إذا كان هناك تأثير سلبي للافصاح عن التقديرات المحاسبية علي جودة التقارير المالية: كانت نتائج نموذج الإنحدار البسيط كالتالي:

النموذج	أثر الإفصاح عن التقديرات المحاسبية علي جودة التقارير المالية	
	Std. Coefficients	P-Value
Constant	—	0.000
EST.D	-0.783	0.000
Adjusted R^2	0.594	
P-Value للنموذج	0.000	

وبتحليل الجدول السابق, تبين أن قيمة P–Value لنموذج الانحدار (٠.٠٠) كانت أقل من (٠.٠٥), مما يشير إلي معنوية النموذج ككل عند مستوي معنوية ٥%, كما بلغت قيمة P–Value للإفصاح عن التقديرات المحاسبية (المتغير المستقل) (٠.٠٠), مما يشير إلي وجود تأثير سلبي معنوي للافصاح عن التقديرات المحاسبية علي جودة التقارير المالية مقاسه بالتحفظ المحاسبي (المتغير التابع), كما بلغت قيمة معامل التحديد (٠.٥٩٤), مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة, حيث أن التغير في الافصاح عن التقديرات المحاسبية (المتغير المستقل) يفسر(٥٩.٤%) من التغير في جودة التقارير المالية (المتغير التابع). **بناءً علي ذلك يمكن استنتاج أن الافصاح عن التقديرات المحاسبية يؤثر سلباً علي جودة التقارير المالية.** وتتفق النتيجة السابقة مع ما أشارت له الدراسات التالية (Dechow & Dichev, 2002; Penman, 2007; Schipper & Vincent, 2003; Penman & zhang, 2002)

(ب) نتيجة اختبار أثر المتغيرين الرقابيين علي العلاقة الرئيسية محل البحث: وذلك لقياس تأثير حجم الشركة, وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة, علي العلاقة بين الافصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية: تظهر نتائج الإنحدار المتعدد كالتالي:

النموذج	أثر حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة علي العلاقة محل الدراسة	
	Std. Coefficients	P-Value
Constant	ـــ	0.000
EST.D	-0.759	0.000
Firm.Size	0.003	0.512
Audit Firm Tybe	0.072	0.904
Adjusted R^2	0.610	
P-Value للنموذج	0.000	

وبتحليل الجدول السابق, يتبين أن قيمة P–Value لنموذج الانحدار (٠.٠٠٠) كانت أقل من (٠.٠٥), مما يشير إلي معنوية النموذج ككل عند مستوي معنوية ٥%, كما بلغت قيمة P–Value لحجم الشركة (٠.٥١٢), كما بلغت (٠.٩٨٤) بالنسبة لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة, مما يشير إلي عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة أو حجم منشأة المحاسبة والمراجعة علي العلاقة بين الافصاح عن التقديرات المحاسبية و جودة التقارير المالية مقاسه بالتحفظ المحاسبي (المتغير التابع), في بيئة الأعمال المصرية, كما بلغت قيمة معامل التحديد (٠.٦٠٤), مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج ارتفعت بنسبة ضئيلة, حيث أن التغير في حجم الشركة, ومنشأة المحاسبة والمراجعة لا يفسر سوى (٣.٦%) من التغير في جودة التقارير المالية (المتغير التابع). وبناء علي ذلك يمكن استنتاج أن حجم الشركة و حجم منشأة المحاسبة والمراجعة لا يؤثرا, بشكل معنوي, علي العلاقة السلبية بين الافصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية. ولا تتفق النتيجة السابقة مع ما أشارت له الدراسات السابقة (Dechow & Dichev, 2002; Penman, 2007; Schipper & Vincent, 2003; Penman & zhang, 2002)

٦/٦ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

فيما يلي عرض لنتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي, وتوصيات البحث, بالإضافة لبعض المجالات البحثية المقترحة التي يمكن تناولها من قبل الباحثين, علي النحو التالي:

١/٦/٦ نتائج البحث

خلص الباحث, علي مستوى الدراسة النظرية, إلي أن التقديرات المحاسبية ,وهى: القيمة التقريبية للبند فى ظل غياب الوسيلة الدقيقة لقياسه, والتي تعد

أحد أمثلة تبني المعايير القائمة علي أساس المبادئ. وعلي الرغم مما توفره من شفافية وملاءمة في المعلومات المحاسبية, فإنها تمثل أحد أهم القضايا التي تواجه المستثمرين, والمقرضين, كما تمثل تحدياً كبيراً بالنسبة لمعديها, ولمراقبي الحسابات, وذلك كنتيجة لظروف عدم التأكد المرتبطة بها, وللبعد الشخصي المتلازم للأحكام المهنية الخاصة بتقديرها, وهو الأمر الذي يزيد من احتماليه وجود مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية, لذلك تتطلب معايير المحاسبة المالية, ومعايير المراجعة على حد سواء, الإفصاح عن الافتراضات, وكذلك المصادر الرئيسية للمدخلات, التي تعتمد عليها التقديرات بشأن الأحداث المستقبلية, أو تلك التي سيترتب عليها أي تغيير جوهري في قيم الأصول والالتزامات خلال عام مالي مقبل.

أما بشأن جودة التقارير المالية فيمكن تعريفها على أنها عملية إعداد التقارير المالية في ضوء إطار إعداد التقارير المالية المطبق, بالشكل الذي يجعل المعلومات المحاسبية الواردة بها تعكس حقيقة الأداء المالي والاقتصادي للشركة, وتوصيل تلك المعلومات بمستوي تجميع ملائم, وبدون تحريفات جوهرية, وفي التوقيت المناسب لمستخدميها بما يمكنهم من ترشيد قراراتهم, كما يتطلب تحقيق جودة التقارير المالية تحقيق ثلاثة أنواع من الجودة وهى؛ جودة صياغة التقرير, جودة محتوى التقرير, وجودة عرض التقرير,كما يمكن تقيمها من خلال ثلاثة مداخل وهى؛ مدخل احتياجات المستخدم, مدخل حماية المستثمر, ومدخل ثقة الطرف الثالث في التقارير المالية, وتتمثل أهمية ضمان تحقيق جودة التقارير المالية في توفير معلومات أكثر ملاءمة, وذات فائدة, تتعلق بالأداء المالي والاقتصادي للشركات, وتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات, بين أصحاب المصالح لمساعدتهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات, ومن ثم تعزيز كفاءة الأسواق المالية, كما يمكن قياس جودة التقارير المالية من خلال استخدام عدة مقاييس بديلة منها؛ جودة الاستحقاقات، التحفظ المحاسبي، جودة الأرباح.

أما بشأن العلاقة بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية, فقد خلص الباحث إلي أنه علي الرغم من قدرة التقديرات المحاسبية على توفير معلومات أكثر شفافية وملاءمة لأغراض اتخاذ القرار, إلا أن التوسع في الإفصاح عن تلك التقديرات من شأنة أن يخفض من ثقة مستخدمي التقارير المالية في جودة المعلومات الواردة بها, ومن ثم في جودة التقارير المالية ككل, وذلك لما تتطلبه من القيام بأحكام مهنية هامة, من شأنها أن تتيح الفرصة للتحيزات الإدارية, كما أن تلك العلاقة تتأثر بعدد من المتغيرات الرقابية منها؛ حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة. أما علي مستوى الدراسة التطبيقية فقد تبين وجود علاقة ارتباط سلبي ومعنوي بين الإفصاح عن التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية, بالإضافة لعدم وجود تأثير معنوي للمتغيرين الرقابيين المتمثلين في حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة, علي العلاقة الرئيسية للبحث.

٢/٦/٦ توصيات البحث

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة إنشاء كيان مهني مصري لمهنة المحاسبة والمراجعة يشرف على المهنة وينظمها ويصدر ويعدل معايير المحاسبة والمراجعة, وبصفة خاصة

المتعلقة بالتقديرات المحاسبة, وفق مدخل التوفيق لبيئة الممارسة المهنية المصرية.

- ضرورة قيام منشآت المحاسبة والمراجعة في مصر تشجيع مراقبي الحسابات المنتمين لها علي بذل الشك المهني اللازم عند مراجعة التقديرات المحاسبية, وخاصة التقديرات الأكثر تعقيداً, لضمان جودة مراجعة تلك التقديرات.
- أن تقوم هيئة الرقابة المالية بتوفير قاعدة بيانات يتم تحديثها بشكل دوري, تتضمن تصنيف الشركات إلي الشركات التي تتلاعب بقيم التقديرات المحاسبية, ومن ثم تحتوى تقاريرها المالية علي تحريفات جوهرية, وغيرها من الشركات, للحد من التحيزات الإدارية.
- ينبغي أن تقوم أقسام المحاسبة والمراجعة بتوجيه الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات ذات الصلة بالتقديرات المحاسبية, وبصفة خاصة من المنظورين المحاسبي والمهني.

٣/٦/٦ مجالات البحث المقترحة

بناءً على ما خلصت إليه الدراستين النظرية والتطبيقية من نتائج, ووفقاً لهدف البحث وحدوده, يمكن اقتراح عدد من مجالات البحث المستقبلية, وذلك علي النحو التالي:

- العلاقة بين التقديرات المحاسبية ووجود الغش في القوائم المالية, دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر الإفصاح عن التقديرات المحاسبية على قرارات الإستثمار بالأسهم, دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر وجود التقديرات المحاسبية على كفاءة مراقب الحسابات في الكشف, والتقرير, عن الغش في القوائم المالية, دراسة تجريبية.
- أثر جودة مراجعة التقديرات المحاسبية علي جودة التقارير المالية, دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- **إبراهيم, نهلة محمد السيد. ٢٠٠٨.** تأثير جودة التقارير المالية علي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية (دراسة ميدانية). رسالة ماجستير غير منشورة, قسم المحاسبة والمراجعة, كلية التجارة – جامعة عين شمس.
- **الرشيدي, ممدوح صادق محمد. ٢٠١١.** دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة, كلية التجارة – جامعة سوهاج, العدد الثاني, ص ص ٢٨ – ٨٧.
- **الصيرفي, أسماء أحمد. ٢٠١٥.** أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبيها الماليين أخلاقياً علي جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراة غير منشورة, قسم المحاسبة والمراجعة, كلية التجارة – جامعة دمنهور.
- **خليل, محمد أحمد. ٢٠٠٥.** دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية, كلية التجارة – جامعة الزقازيق, العدد الأول, ص ص ٧٢٣ – ٧٨٢.

- **عبد الفتاح, سعيد توفيق.** علاقة خصائص لجنة المراجعة بجودة التقارير المالية: دراسة اختبارية. رسالة ماجستير غير منشورة, قسم المحاسبة والمراجعة, كلية التجارة – جامعة الزقازيق.
- **عبيد الله, فايزة محمود محمد. ٢٠٠٥.** إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام قياس الأداء المتوازن مع دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراة غير منشورة, قسم المحاسبة والمراجعة, كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.
- **قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير المحاسبة المصرية. ٢٠٠٦.** السياسات المحاسبية, والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء ـــ معيار المحاسبة المصري رقم ٥. القاهرة: وزارة الاستثمار.
- **محمود, محمد أحمد حنفي. ٢٠١٠.** دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح علي جودة القوائم المالية – مع دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراة غير منشورة, قسم المحاسبة والمراجعة, كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.
- **مشابط, نعمة حرب. ٢٠٠٦.** دراسة تحليلية للعلاقة بين التكوين الأخلاقي والسلوكي للمحاسب وجودة التقارير المالية ـــ مع دراسة تجريبية. رسالة ماجستير غير منشورة, قسم المحاسبة والمراجعة, كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- **Akins, B. 2015.** Financial reporting quality and uncertainty about credit risk among the ratings agencies Available at http://papers .ssrn.com/
- **Albrecht, W. S. 2005a.** Business Fraud (the Enron Problem). New York, NY: AICPA.
- **Albrecht, W. S. 2005b.** The Adelphia Fraud. New York, NY: AICPA
- **Anonymous. 2007.** Statement of financial accounting standards No. 159: The fair value option for financial assets and financial liabilities. Journal of Accountancy, 203, 96-101
- **Ayres, D. R., Neal, T. L., Reid, L. C., & Shipman, J. E. 2014.** Are Fair Value Estimates a Source of Significant Tension in the Auditor-Client Relationship?. Evidence from Goodwill Accounting. Available at https://www.researchgate.net/
- **Backof, A. G., Thayer, J. M., & Carpenter, T. 2014.** Auditing complex estimates: Management-provided evidence and auditors' consideration of inconsistent evidence. Available at http://papers. ssrn.com/
- **Baldauf, J., & Steckel, R. 2012.** Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report:An Empirical Study. International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research (IJBESAR), 5(2), 7-42.

- **Bhatia, S. 2012.** Private Company Accounting Drivers in Asia . Procedia Economics and Finance, 2, 116-124.
- **Bies, S. S. 2005.** Fair value accounting. Federal Reserve Bulletin, 91, 26-30.
- **Chea, A. C. 2011.** Fair value accounting: its impacts on financial reporting and how it can be enhanced to provide more clarity and reliability of information for users of financial statements . International journal of business and social science, 2(20).
- **Choi, T. H., & Pae, J. 2011.** Business ethics and financial reporting quality: Evidence from Korea. Journal of Business Ethics, 103(3), 403-427.
- **Dechow, P. M., & Dichev, I. D. 2002.** The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. The accounting review, 77(s-1), 35-59.
- **Dou, Y., Hope, O. K., Thomas, W. B., & Zou, Y. 2016.** Blockholder exit threats and financial reporting quality-. Rotman School of Management Working Paper. Available at http://papers .ssrn.com/
- **Elliott, W. B., Fanning, K., & Peecher, M. E. 2016.** Do Investors Value Financial Reporting Quality Beyond Estimated Fundamental Value? And, Can Better Audit Reports Unlock This Value?. Available at, https://community.bus.emory.edu/
- **Filip, A., Labelle, R., & Rousseau, S. 2015.** Legal regime and financial reporting quality. Contemporary Accounting Research, 32(1), 280-307.
- **Ghosh, A. A., Xing, C., & Wang, J. 2016.** Audit Quality of Complex Accounting Estimates: Evidence from Audit Tests of Goodwill and Special Charges. Available at https://www.uts.edu.au/
- **Griffith, E. E., Hammersley, J. S., & Kadous, K. 2011.** Auditing complex estimates: Process, problems, and preliminary recommendations for improving auditor performance. Available at https://www.researchgate.net/
- **Griffith, E. E., Hammersley, J. S., & Kadous, K. 2012.** Auditing complex estimates: Understanding the process used and problems encountered.-Working paper, University of Georgia. Available at https://www.researchgate.net/
- **Hong, Y., & Andersen, M. L. 2011.** The relationship between corporate social responsibility and earnings management: An exploratory study. Journal of Business Ethics, 104(4), 461-471.
- **International Auditing and Assurance Standard Board. 2009.** Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Accounting Estimates, and Related Disclosures. International Standard on Auditing ISA 540. New York, NY: IAASB

- **Jamal, K., & Tan, H. T. 2010.** Joint effects of principles-based versus rules-based standards and auditor type in constraining financial managers' aggressive reporting. The Accounting Review, 85(4), 1325-1346.
- **Jinri, H., & Xinran, L. 2012.** Institutional Environment, Ownership Structure and Accounting Earning Quality. In National Conference on Information Technology and Computer Science. Available at http://citeseerx.ist.psu.edu/
- **Johnstone, K. M., C. Li, and S. Luo. 2014.** Client-Auditor Supply Chain Relationships, Audit Quality, and Audit Pricing. Auditing: A Journal of Practice & Theory 33(4): 119-166.
- **Jonas, G. J., & Blanchet, J. 2000.** Assessing quality of financial reporting.Accounting Horizons, 14(3), 353-363.
- **Klai, N., & Omri, A. 2011.** Corporate governance and financial reporting quality: The case of Tunisian firms. International Business Research, 4(1), 158.
- **Kothari, S. P.** "The role of financial reporting in reducing financial risks in the market." CONFERENCE SERIES-FEDERAL RESERVE BANK OF BOSTON. Vol. 44. Federal Reserve Bank of Boston; 1998, 2000.
- **Kwon, S. Y., Y. Lim, and R. Simnett. 2014.** The Effect of Mandatory Audit Firm Rotation on Audit Quality and Audit Fees: Empirical Evidence from the Korean Audit Market. Auditing: A Journal of Practice & Theory 3-3(4): 167-196.
- **Lennox, C. S., Wu, X., & Zhang, T. 2014.** Does mandatory rotation of audit partners improve audit quality?. The accounting review, 89(5), 1775-18-03.
- **Martin, R. D., Rich, J. S., & Wilks, T. J. 2006.** Auditing fair value measurements: A synthesis of relevant research. Accounting Horizons, 20(3): 28-7-303.
- **Martínez - Ferrero, J., Garcia - Sanchez, I. M., & Cuadrado - Ballesteros, B. 2015.** Effect of financial reporting quality on sustainability information disclosure. Corporate Social Responsibility and Environmental Management,22(1), 45-64.
- **Masulis, R. W., & Mobbs, S. 2016.** Independent Director Reputation Incentives: CEO Compensation Contracting and Financial Accounting Quality. Available at http://papers .ssrn.com/
- **Mutlu, S. 2016.** Financial Reporting Quality and the Choice of Monitoring Mechanisms in Debt Contracts: Evidence from Borrowing Base Restrictions. Available at http://papers .ssrn.com/
- **Okolie, A. O., F. O. I. Izedonmi, and A. O. Enofe. 2013.** Audit Quality and Accrual- based Eanings Management of Quated Companies in Nigeri-

a. IOSR Journal of Economics and Finance 2(2): 7-16.

- **Penman, S. H. 2007.** Financial reporting quality: is fair value a plus or a minus?. Accounting and business research, 37(sup1), 33-44.
- **Penman, S. H., & Zhang, X. J. 2002.** Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. The accounting review, 77(2), 237-264.
- **Ratzinger-Sakel, N. V. 2013.** Auditor Fees and Auditor Independence- vidence from Going Concern Reporting Decisions in Germany. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 32(4), 1-29-168.
- **Runesson, E. 2015.** Disclosures and judgment in financial reporting–Essays on accounting quality under International Financial Reporting Standards. Available at, https://gupea .ub.gu.se/
- **Schipper, K., & Vincent, L. 2003.** Earnings quality. Accounting horizons, 17, 97-110.
- **Spasić, D., & Denčić-Mihajlov, K. 2014.** An Assessment of Mandatory Disclosure in the Annual Reports of Serbian Listed Companies. Available at, https://ortus.rtu.lv/
- **Sterling Robrt R. 1975.** Relevont Financial Reporting in an Age of Price Chonges , The Journal of Accountancy, 139 (2): 42-43
- **Van Beest, F., Braam, G., & Boelens, S. 2009.** Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics. Nijmegen Center for Economics (NiCE). Working Paper, 09-108. . Available at http://papers.ssrn.com/
- **Verdi, R. S. 2006.** Financial reporting quality and investment efficiency. Available at http://papers .ssrn.com/ .
- **Waroonkun, S., and P. Ussahawanitchakit. 2011.** Accounting quality, accounting performance, and firm survival: an empirical investigation of Thai-listed firms. International Journal of Business Research, 11(4): 118-143.
- **White, B. 2012.** Estimate-related disclosures, investor mindset, and the illusion of precision in financial statement estimates (Doctoral dissertation, University of Illinois at Urbana-Champaign). Available at, http://citeseerx.ist.psu.edu/